صياغة وتنفيذ سياسات الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في ربط البحث العلمي بالاقتصاد والمجتمع

د. شيماء عزت باشا
د. سيد أحمد الوكيل

صياغة وتنفيذ سياسات الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في ربط البحث العلمي بالاقتصاد والمجتمع

د. شيماء عزت باشا د. سيد أحمد الوكيل

مقدمة

تُعد الجامعات والمؤسسات البحثية مصانع لاقتصاد المعرفة (Dan, ٢٠١٢; Rossi, ٢٠٢٢)، وتضيف الملكية الفكرية للجامعات والمراكز البحثية آلية لنشر المعرفة التي تنتجها واستخدام تلك المعرفة في القطاع الاقتصادي[١](الويبو، ٢٠٢٢أ). فالالتزام بحقوق الملكية الفكرية له دور أساسي في تشجيع الابتكار وتعزيز التقدم التكنولوجي وتحفيز النمو والتطور الاقتصادي (Neves et al., ٢٠٢١).

والرسالة الثالثة[٢] للجامعات تتمثل في التسويق أي الاستخدام الاقتصادي للبحوث، وحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، ونقل التكنولوجيا وتوجيهها لخدمة المجتمع (Dan, ٢٠١٢; الويبو،٢٠٢٢ب) .[٢]

وتتمثل سياسة الملكية الفكرية المؤسسية في ميثاق أو وثيقة رسمية ذات شفافية تتناول قضايا الملكية الفكرية وحقوق الاستخدام، وإجراءات الملكية الفكرية وحمايتها وتقييمها وإدارتها وتسويقها وتقسيم الأرباح وإجراءات التعاون مع الغير، وآليات ضمان احترام الغير لحقوق الملكية الفكرية، وهي جزء من الإطار التنظيمي للمؤسسة وبالتالي لابد أن تكون متسقة مع السياسات والأنشطة الأخرى المرتبطة بشكل وثيق بسياسة الملكية الفكرية وتضمن توازن المصالح.

لكن من المهم الوقوف للتساؤل: هل ينصح بوضع سياسة نموذجية موحدة للملكية الفكرية لجميع الجامعات والمؤسسات البحثية؟ أم من الأفضل أن تقوم كل مؤسسة أكاديمية أو بحثية بوضع سياستها للملكية الفكرية الخاصة بها؟

يمثل وضع سياسة وطنية موحدة للملكية الفكرية لجميع المؤسسات البحثية والأكاديمية خطوة أولية وغير كافية للوقوف عندها فقط، فلابد أن تنطلق

---

[١] الجامعات والملكية الفكرية بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٠٤م الساعة ٥:٥٣ صباحا
https://www.wipo.int/about-ip/ar/universities_research

[٢] دور الجامعات في الاقتصاد الحديث؛ فوظائفها توسعت من التدريس والبحث (الرسالة الأولى والثانية) إلى خدمة المجتمع.

الجامعات والمؤسسات البحثية لوضع سياستها للملكية الفكرية التي تتعلق برسالتها وتدعمها وتنفذها، كما تعكس منهجها في إدارة الملكية الفكرية ونقل المعرفة، بحيث تأخذ في اعتبارها الطابع المميز للمؤسسة الأكاديمية أو البحثية وطابعها التكنولوجي والنظام البيئي المحلي للابتكار وذلك في ضوء تقييم الاحتياجات المؤسسية.

كما تسعى سياسة الملكية الفكرية إلى تهيئة البيئة التي تستخدم فيها الاختراعات المفيدة أو المصنفات الإبداعية التي ينتجها منتسبي المؤسسات الأكاديمية والبحثية بطرق تضمن تحقيق أقصى فائدة للمبدعين والمؤسسة والمجتمع ككل، وذلك عن طريق نقل نتائج البحوث هذه إلى أطراف ثالثة[١]، وتتضمن فرص النقل، والترخيص، والتعاون البحثي، والخدمات والاستشارات، وإنشاء شراكات جديدة على أساس الملكية الفكرية للمؤسسة، أو استخدام الملكية الفكرية للمؤسسة في الشراكات أو الشركات الناشئة القائمة. كما تسعى أيضا إلى وضع إجراءات ذات شفافية لإدارة الملكية الفكرية[٢].

ويساعد وضع وتنفيذ سياسات الملكية الفكرية بالجامعات والمؤسسات البحثية التوصل إلى آلية واضحة ومعلنة للتعامل مع القضايا الرئيسة، مثل ملكية المواد المحمية بحق المؤلف التي ينتجها منتسبي الجامعات والمؤسسات البحثية، مثل المواد التدريسية والبرمجيات والرسائل العلمية والمشاريع وغيرها؛ أي مُلكية الملكية الفكرية وحقوق الاستخدام، وإدارة وتسويق الملكية الفكرية وحوافز الباحثين، والتسجيل، وتضارب المصالح.

ويشير التسويق المسؤول للملكية الفكرية إلى تسويق الملكية الفكرية التي نشأت في الأوساط الأكاديمية أو البحثية، لتحقيق رسالتها المتمثلة في نشر المعرفة؛ وتعزيز الاقتصاديات المحلية؛ وتغيير العالم للأفضل وتعزيز جودة الحياة وتحقيق الرفاهية وهي من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (Rahimifard & Trollman, ٢٠١٨).

[١] مثل المؤسسات الحكومية والمنظمات الخيرية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التعليم العالي الأخرى والمستثمرين والمستثمرين من القطاع الخاص والأفراد في جميع أنحاء العالم.

[٢] Guidelines for Customization of the WIPO Intellectual Property Policy Template for Universities and Research Institutions, ٢٠١٩.

وفي هذا الصدد، أشارت دراسة Halilem et al., (٢٠١٧)[١] وعنوانها الامتلاك أو عدم الامتلاك؟ تحليل متعدد المستويات لسياسات حقوق الملكية الفكرية على ريادة الأعمال الأكاديمية، إن سلوك المخترعين الأكاديميين لا يتأثر بنظام ملكية الاختراع، ولكن بحقوق التحكم في المكان وتقاسم الدخل بين الجامعة والمخترعين الأكاديميين. فالنتائج أشارت إلى الآثار المترتبة على أهمية نظام الملكية وعدم فعالية السياسات المؤسسية التي تخلق دوافع متناقضة لرجال الأعمال الأكاديميين.

لذا تهدف الورقة العلمية إلى تسليط الضوء والوقوف على أهمية صياغة وتنفيذ سياسات فعالة للملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية؛ والوقوف على دورها في ربط البحث العلمي بالاقتصاد والمجتمع والتنمية المستدامة؛ وتحديد الأهداف العامة لسياسة الملكية الفكرية المؤسسية؛ وخطوات وضع سياسة فعالة للملكية الفكرية بالجامعات والمؤسسات البحثية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الملكية الفكرية المؤسسية، الجامعات، المؤسسات البحثية، اقتصاد المعرفة، التنمية المستدامة، ريادة الأعمال الأكاديمية.

وبناءً على ما سبق، هناك مجموعة من التساؤلات التي تسعى ورقة العمل الحالية لمحاولة الإجابة عنها:

ما المقصود بسياسة الملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية؟

ما هو دور الملكية الفكرية في البحث العلمي والتدريس؟

ما هو دور الملكية الفكرية وتحقيق التنمية المستدامة؟

هل هناك حاجة لصياغة سياسة للملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية؟

ماهي أبرز التجارب المحلية والإقليمية والدولية في مجال سياسات الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية؟

ما هي أهم المحاور التي يجب أن تضمنها سياسة الملكية الفكرية المؤسسية؟

سياسة الملكية الفكرية بالجامعات والمراكز البحثية

"**السياسات المؤسسية للملكية الفكرية** هي سياسات تضعها الجامعات أو مؤسسات البحث لمعالجة قضايا الملكية الفكرية التي عادة ما تواجهها في أثناء التعاون مع الأطراف الخارجية وتسويق البحوث الأكاديمية، ويجب أن تمتثل السياسة المؤسسية للملكية الفكرية لجميع السياسات والاستراتيجيات الوطنية الوجيهة، وستطرأ بعض الظروف التي تَفرض فيها القوانين الوطنية تقييدات على كيفية تناول الجامعات ومؤسسات البحث الفردية حقوق الملكية الفكرية أو تقاسم المنافع العائدة منها. وتخضع كل المؤسسات لهذه التقييدات ويجوز لكل واحدة منها أن تنظم مبادئ ملكية حقوق الملكية الفكرية عن طريق سياستها الداخلية للملكية الفكرية وعقود التوظيف والترتيبات التعاقدية الأخرى" (الويبو، ٢٠٢٢ب)

أي هي وثيقة رسمية ذات شفافية تقوم بوضعها الجامعة أو المركز البحثي، تتناول قضايا الملكية الفكرية وحقوق الاستخدام وتتضمن القواعد، والمبادئ المتعلقة بالملكية الفكرية وحمايتها وتقييمها وإدارتها وتسويقها وتقسيم الأرباح وإجراءات التعاون مع الغير، وآليات ضمان احترام الغير لحقوق الملكية الفكرية. وهي جزء من الإطار التنظيمي للمؤسسة وبالتالي لابد أن تكون متسقة مع السياسات والأنشطة الأخرى المرتبطة بشكل وثيق بسياسة الملكية الفكرية وتضمن توازن المصالح مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء.

الملكية الفكرية ودورها في البحث العلمي والتدريس

يمثل إنتاج المعرفة الجديدة من خلال البحث العلمي وتقديم التعليم المتقدم والمتخصص أحد الأدوار المهمة والمتعددة للجامعة في اقتصاد المعرفة، واسهامها في النمو الاقتصادي والتنمية (Rossi, ٢٠٢٢).

حيث يتم منح **حقوق الملكية الفكرية** "لمؤلفي الإبداعات الجديدة والأصيلة التي تنتجها عقول البشر وتوجد نوعًا من الاحتكارات القانونية الممنوحة والمعترف بها من قبل الدول التي تمنح حقوقًا مطلقة وحصرية لأصحابها، وتتكون الفئات العامة لحقوق الملكية الفكرية من؛ براءات الاختراع، ونموذج المنفعة، والمؤشرات الجغرافية، والمعارف التقليدية، وحقوق التأليف والنشر والتصميم والعلامات التجارية والأصناف النباتية والدوائر المتكاملة" (NaÇAr, ٢٠٢٢, p. ٣).

وتُعرَّف **إدارة الملكية الفكرية** بأنها مجموعة مهمة من المفاهيم والأساليب أو الإجراءات والعمليات التي تم إنشاؤها لتتلاءم الملكية الفكرية المؤسسية مع الأهداف المحددة واستراتيجية العمل (Le & Luong, ٢٠٢٢).

ووضع Goldrian عام ٢٠١٢ نموذجاً لربط إدارة الملكية الفكرية الاستباقي بدرجة البحث والتطوير في الأعمال التجارية من ثلاث مستويات وهي تقدمية وتصنيفية وتطورية، ويركز على براءات الاختراع، وتستخدم كأداة إرشادية للمديرين – والشركات الناشئة- وللتقييم الذاتي لاستراتيجيات الملكية الفكرية (In. Le & Luong, ٢٠٢٢).

وتقوم الملكية الفكرية بدوراً مهماً في التنمية المستدامة للجامعة، ولا يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي والابتكار والتطور التكنولوجي إلا إذا كان هناك تحليل ودور واضح لحماية حقوق الملكية الفكرية في الجامعات، كما يفيد تعليم الملكية الفكرية في تنمية المهارات والاحتراف؛ والتطور المالي؛ واستثمار الملكية الفكرية، والتنمية الاجتماعية، والمعرفة العامة بالملكية الفكرية؛ والنمو الاقتصادي؛ والثقة في الملكية الفكرية (Ţîţu et al., ٢٠١٧).

كما أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لملكيتهم الفكرية قيمة كبيرة، فهناك وظائف للحماية والوصول للملكية الفكرية لأعمال التدريس والبحث لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وتعتمد درجة حماية جزء من الملكية الفكرية أو إتاحته للآخرين إلى حد كبير على خصائصه المتعلقة بالسوق، بما في ذلك تكاليف الإنتاج، وتوافر البدائل، وإمكانية إعادة الاستخدام (Hentschke, ٢٠١٧).

وهناك العديد من الآليات التي ساهمت في إنشاء الملكية الفكرية وتسويقها منها على سبيل المثال براءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر، ومجمعات العلوم القائمة على البحث العلمي أو تطوير الصناعات القائمة على التكنولوجيا؛ والمشاريع البحثية المُشتركة، كما أصبحت الجامعات والمؤسسات البحثية أكثر كفاءة في حماية الملكية الفكرية وابتكار طرق للاستثمار والدخل الإضافي لمحافظ الملكية الفكرية لديها (Siegel & Wright, ٢٠٠٧). وهذا بدوره يُعبر عن أهمية وضع سياسات لإدارة وتسويق الملكية الفكرية للجامعات.

وينص بيان الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات الذي يدور حول التعليم عبر الإنترنت والتعليم عن بعد على ما يلي: يجب أن تضع المؤسسة سياسات وإجراءات لحماية أهدافها التعليمية ومصالح كل من أولئك الذين ينشئون مواد جديدة وأولئك الذين يقومون بتوفيق المواد من المقررات التقليدية لاستخدامها في التعليم عن بعد، ويجب على الإدارة نشر هذه السياسات والإجراءات

وتوزيعها، جنبًا إلى جنب مع المعلومات المطلوبة حول قانون حقوق النشر على جميع الأشخاص المعنيين، ويجب أيضًا توفير مُخصصات للمعلم الأصلي، المبدع، أو المعلم المحول، أو المطور، أو هيئة تدريس لممارسة السيطرة المناسبة على الاستخدام المستقبلي وتوزيع المواد التعليمية المسجلة وتحديد ما إذا كان ينبغي مراجعة المادة أو سحبها من الاستخدام (In. Zimmerman et al., ٢٠٢٢). ويؤكد هذا البيان أيضا على أهمية وضع السياسات بشأن حقوق الملكية الفكرية وإدارتها.

كما أن للجامعات أيضًا تأثيرات ودور إيجابي على تكوين رأس المال البشري، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي (Rossi, ٢٠٢٢).

وهو ما ينقلنا بالحديث عن دور الملكية الفكرية في البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة.

الملكية الفكرية وتحقيق التنمية المستدامة

تُعرف وثيقة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة باسم "تحويل عالمنا" وتتضمن سبعة عشر هدفاً وضعتها منظمة الأمم المتحدة، وتم الموافقة عليها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، وأول يناير ٢٠١٦، وتضمنتها خطة التنمية المستدامة٢٠٣٠ (Mohammed & Ghebreyesus, ٢٠١٨; أمين المفتى، ٢٠٢٠،ص.١٦٧).

ويرتكز المبدأ الأخلاقي المتكامل للبحث العلمي الاقتصادي على التعليم التطوري والثقافة النظامية، وإدراك العولمة، واحترام الملكية الفكرية للفرد والتثمين الإبداعي للفردية والصدق في الفريق(الأخلاق الداخلية والأخلاق الخارجية) (Agheniței, ٢٠٢٢).

كما تُعد ريادة الأعمال ومنها ريادة الأعمال البحثية حافزا مهما للتنمية المستدامة للبلدان النامية والمتقدمة، لما لها من إسهامات واسعة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد وخلق فرص عمل وتشجيع التنافس ونقل المعرفة والابتكارات والإنتاجية المضافة إلى التطور والنمو الاقتصادي المستدام، كما يسعى العديد من أصحاب المصلحة (أي الحكومات والعلماء والباحثين والمجتمعات المانحة ورجال الأعمال أنفسهم) إلى خلق بيئة ملائمة تشجع تنمية وإمكانات هذا القطاع الاقتصادي الحيوي (Kazungu, ٢٠٢٢).

ويمكن تعريف **"التنمية المستدامة"** بأنها متابعة النمو الاقتصادي بطريقةٍ تأخذ الاهتمامات البيئية والاجتماعية الواسعة، باستخدام الموارد البيئية والاجتماعية بطرقٍ مستدامة" (Bannerman, ٢٠٢٠, p. ٢).

كما عرَّفت "التنمية المستدامة" في تقرير Brundtland بأنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية دون حرمان الأجيال القادمة من فرصة تلبية احتياجاتهم، مثل التنمية المستقرة، مع مراعاة عمليات التغيير من حيث استغلال الموارد، والتقسيمات الرئيسة للاستثمار، وتوجهات التطوير التكنولوجي، والتنمية، والتقدم، والتغيرات المؤسسية المنسجمة، مما يجعل من الممكن تلبية كل من الاحتياجات الحالية وتطلعات المستقبل" (Dereń & Skonieczny, ٢٠٢٢).

وتعتبر حقوق الملكية الفكرية أداة استراتيجية لسياسة تعزيز الابتكار، ويمكن أن تكون القرارات الاستراتيجية بشأن استخدام الملكية الفكرية إما مغلقة، أو شبه مفتوحة أو مفتوحة بالكامل، وجميع هذه النماذج جيدة وتتوقف على المراحل المختلفة في عملية الابتكار (Vimalnath et al., ٢٠٢٢).

كما تعد الجامعات والمؤسسات البحثية من المساهمين المهمين في الاقتصاد الوطني والإقليمي (Breznitz et al., ٢٠٢٢). وتتطلب الدينامية التي تميز نشاط وبيئة مؤسسات التعليم العالي تطبيق إجراءات آمنة وملموسة من أجل تحقيق الاستدامة والاستفادة من الإمكانات البشرية في إطار سياق الابتكار، ويجب العمل على تنمية الاستدامة في مؤسسات التعليم العالي بوتيرة سريعة، حتى تستطيع الجامعات أن تخلق ميزة تنافسية والحاجة إلى التوافق مع المعايير الدولية ومن أجل جذب الطلاب ومواجهة التحديات الجديدة للتعليم، مما يحقق تعزيز للتوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أي لابد من تطبيق إدارة الاستدامة الجامعية في سياق التغييرات المبتكرة التي يتخللها تعليم ما بعد الحداثة (Suslenco, ٢٠٢٢).

ويجب على المؤسسات أن تستفيد من مزايا مواردها لتنفيذ ممارسات ابتكار خضراء عالية الجودة لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد والبيئة (Zhang et al., ٢٠٢٢). فالإبداع والابتكار وريادة الأعمال هي موضوعات أو مجالات بحثية مرتبطة مع بعضها وتشكل أساساً معرفيا مهما لانضباط الأعمال والمؤسسات، فنتائجهم وممارساتهم مهمة لبحوث الاستدامة (Tsai, ٢٠٢٢).

وهناك علاقة بين أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ٢٠٣٠ والصحة والتعليم؛ فجودة الصحة وجودة التعليم ومخرجاته دعامتين أساسيتين لجودة الحياة، حيث يوجد تفاعل متبادل بين جودة الصحة، وجودة التعليم ومخرجاته، وبالتالي توافر مقومات جودة الصحة، كما يؤثر الفقر، والجوع، وسوء التغذية تأثيراً سلبياً على جودة الصحة، وبالتالي على جودة التعليم ومخرجاته، وإتاحة فرص تعليمية متساوية للذكور والإناث، والعدالة في توزيع الثروات الطبيعية بين الدول يؤدى إلى جودة الحياة، وبالتالي جودة الصحة، وجودة التعليم

ومخرجاته، عقد شراكات بين المؤسسات التعليمية المحلية، وبين مثيلاتها على المستوى الإقليمي والعالمي يساعد على نقل الخبرات التعليمية والاستفادة منها، وهذا يؤدى إلى جودة التعليم ومخرجاته، جودة التعليم تؤدى إلى مخرجات تتمثل قدرة المتعلمين على الابتكار (Acharya et al., ٢٠١٨; Mohammed & Ghebreyesus, ٢٠١٨; Rahimifard & Trollman, ٢٠١٨; امين المفتى، ٢٠٢٠, ص ص.١٦٨-١٦٧).

ويُعد التعلم والابتكار التكنولوجي من المُحددات الرئيسة لتحسين مستوى المعيشة والدخل وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للمجتمع، غير أننا نجد أن الدول المتقدمة اقتصاديا يمكنها إنتاج المعارف الجديدة وتطبيقها على الأنشطة الإنتاجية. إلا أن التقدم التكنولوجي في الدول النامية مرتبط بقدرة هذه البلاد للوصول إلى هذه المعرفة، مما يجعل هناك فجوة تكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية ويمثل كيفية النقل ونشر التكنولوجيا أحد القضايا الشائكة ومن التحديات التي يجب أخذها في الاعتبار لدى صانعي السياسات (UN., ٢٠١٤).

وانتقد (Bannerman, ٢٠٢٠) منظمة الويبو في تناولها لموضوع الملكية الفكرية للاستدامة، لأنها تركز فقط على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به الملكية الفكرية في جدول أعمال التنمية المستدامة وتتجاهل الدور السلبي من عدم إتاحة المعرفة مثلاً للدول النامية، وأشار إلى أن الإصلاحات الحقيقية من أجل الاستدامة قد تأتي من مؤسسات أخرى خارج الويبو، والمهم هو أنواع "الخطط التنفيذية للتنمية المستدامة" التي لن تظهر على الأرجح في الويبو أو الأمم المتحدة أو داخل نظام الملكية الفكرية الدولي. إذ يمكن لشبكات بديلة أو منظمات وتجمعات جديدة في المستقبل، أن تعبر عن "الاستدامة" بطرق جديدة.

وفي هذا الصدد، تناولت دراسة (Mostafa, ٢٠٢١) التعرف على مدى ملاءمة وكفاية تشريعات البراءات المصرية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر كدولة نامية. في ضوء الاستراتيجيات التجارية التي استخدمتها الشركات الكبرى من البلدان المتقدمة لإطالة أمد منتجاتها، فقد أصبحت هناك حاجة ملحة لمراجعة الأحكام المصرية المتعلقة بحماية براءات الاختراع وإعادة تقييم شروط ومعايير أهلية الحصول على براءات الاختراع، وتوصلت الدراسة إلى إن عدم وجود معايير محددة للخطوة الابتكارية، والممارسات التي تحد من المنافسة من الشركات الوطنية للأدوية النوعية وهذا بدوره يمكن أن يحافظ على ارتفاع أسعار الأدوية ويؤثر على الابتكار الوطني مما يؤثر بالتالي على التنمية في مصر أي انتفى الهدف من قوانين براءات الاختراع لتشجيع

الابتكار في مصر، وفي هذا الوضع تُستخدم قوانين براءات الاختراع فقط لحماية الاحتكار.

وبناءً على ما سبق، نجد ان الجامعات والمؤسسات البحثية من المساهمين المهمين في الاقتصاد الوطني والإقليمي، وتتطلب الدينامية التي تميز نشاط وبيئة مؤسسات التعليم العالي تطبيق إجراءات آمنة وملموسة من أجل تحقيق الاستدامة والاستفادة من الإمكانات البشرية في إطار سياق الابتكار، مما يشير إلى الحاجة إلى سياسة واضحة وذات شفافية لإدارة وتسويق الملكية الفكرية.

حاجة الجامعات والمؤسسات البحثية لوضع سياسات ناجحة وفاعلة للملكية الفكرية

عدم وجود وثيقة رسمية معلنة ومحددة وواضحة- سياسة - للملكية الفكرية بالجامعات والمؤسسات البحثية يترتب عليه عدم وضوح آلية الجامعة للتعامل واتخاذ القرارات بشأن قضايا الملكية الفكرية لأصحاب المصلحة والشركاء (حمزة وزملاؤه، ٢٠٢٠).

وفي إطار مساهمة الجامعات في التنمية المستدامة أشارت دراسة كل من Sá & Engagement (٢٠١٥) إلى أهمية شراكات الجامعات والصناعة الأفريقية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فمن خلال البحث العلمي المستمر وجهود مؤسسات التعليم العالي التي لها خبرة في العديد من التخصصات، وإذا كانت هذه الخبرة تتماشى مع متطلبات المعرفة ومطالب الصناعة الوطنية والمحلية يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على النشاط الاقتصادي. وبالتالي هناك حاجة إلى سياسة واضحة لإدارة وتسويق الملكية الفكرية.

كما توصلت دراسة كل من (Ravi & Janodia, ٢٠٢٢) إلى أن ضعف وعي الأكاديميين الهنود حول حقوق الملكية الفكرية كان غير كاف لدعم حياتهم المهنية، وذلك قد يكون السبب وراء عدم تركيز اهتمامهم على توليد الملكية الفكرية من خلال الأبحاث الجديدة، فضلا عن عدم تشجع السياسات الوطنية الشراكات البحثية بين الجامعة والصناعة وهي أحد عوامل توليد الملكية الفكرية.

وفي هذا الصدد، أشارت دراسة الحالة لأنشطة مشروع ابتكار نفذته مجموعة الأجهزة الطبية الحيوية التابعة لمعهد العلوم التطبيقية والتكنولوجيا لمواجهة جائحة كورونا– بجامعة المكسيك الوطنية المستقلة، أن وقت تطوير الجامعة لتقديم منتجات تكنولوجية للقطاع الصحي لمواجهة جائحة كورونا كان بطيء

جداً، ومن العوامل التي صعبت الوصول إلى إطلاق المنتج التكنولوجي للمجتمع، الوقت اللازم للحصول على التصاريح الصحية (الجهات الحكومية في مجال الملكية الفكرية)، وبالتالي وقت رد الفعل للجهات المختلفة الفاعلة في الابتكار هو أحد العوامل أو الأبعاد الأساسية التي يجب إدارتها بشكل أفضل من خلال السياسات وإجراءات الطوارئ التي يجب أن يكون مخطط لها (Roberto, ٢٠٢٢).

كما أشارت نتائج دراسة كل من (Mekuria et al., ٢٠٢٢) إلى أن العوائق الرئيسة لمشاركة المعرفة البحثية في الجامعات الحكومية الأثيوبية، هي عدم توافر نظام لحماية الملكية الفكرية، وانعدام الثقة والخوف من سرقة الأفكار البحثية، ومن التوصيات للتحسين؛ يجب على المدراء الأكاديميين تعزيز ثقافة وهيكل وسياسة تبادل المعرفة البحثية والإنتاجية الشاملة للجامعات، أي تضاف المعرفة إلى إدارة المعرفة والثقافة التنظيمية في مجال الملكية الفكرية.

ويؤكد العرض السابق على أهمية وضع سياسات للجامعات والمؤسسات البحثية لإدارة وتسويق الملكية الفكرية.

وهو ما أشارت إليه أيضا أدلة دراسة نماذج تسويق البحوث الجامعية وممارسات سياسة براءات الاختراع في كينيا؛ أن هناك العديد من الابتكارات البحثية المطورة ولكن المحمي أو التجاري منها عدد قليل جدا؛ وهناك أيضا عدد قليل من براءات الاختراع المودعة في معهد كينيا للملكية الصناعية ويسهم في الاستثمارات في نظام البحث والابتكار، والتحدي الأكبر هو تمويل المشاريع البحثية في الجامعات؛ كما توصي الدراسة بأن تتبنى حكومة كينيا سياسة تمويل بحثية بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على النحو المنصوص عليه في قانون العلوم والتكنولوجيا والابتكار الكيني لتعزيز وتشجيع المزيد من أنشطة البحث والتسويق وعملية منح براءات الاختراع في كينيا (Siringi, ٢٠٢٢).

مما يوجه الانتباه أيضا من خلال دراسة كل من (Vimalnath et al., ٢٠٢٢) إلى أن هناك احتياج إلى وجود تدخلات إدارية وسياسة للملكية الفكرية بالجامعات تتجاوز تحفيز الابتكارات من خلال الترخيص (حصري أو غير حصري) على نحو ييسر نهج استراتيجية تعاونية لتقاسم الملكية الفكرية بما يسهم في زيادة سرعة التحولات المستدامة

وهو ما شجعت إليه نظرية الحوافز لحقوق الملكية الفكرية[١] أن الأنظمة المختلفة لحقوق الملكية الفكرية تشجع وتدفع المبتكرين، أي هي أداة استراتيجية لتحفيز الاستثمار وخلق مناخ تنافسي وتحقيق التنمية المستدامة (Vimalnath et al., ٢٠٢٢).

ومن هذا المنطلق، نجد أن المهارات المهمة التي يجب أن يكتسبها جميع مجتمع الجامعة (الطلاب، أعضاء هيئة التدريس، الإداريين، الخريجين) هي المعرفة بالملكية الفكرية التي تعتبر من المهارات المهمة في اقتصاد المعرفة، والعمل على محو أمية الطلاب في مجال الملكية الفكرية أي فهم السياسة المتعلقة بالملكية الفكرية المؤسسية وكيف ترتبط بحقوقهم والتزاماتهم المحتملة. فقد يكون هؤلاء الطلاب رواد أعمال مبتكرين وأحيانا ما تكون ابتكاراتهم لها قيمة حقيقية اثناء العمل على مشاريعهم بالجامعة (Duval-Couetil, ٢٠١٤). وبالتالي يجب أن يكون التثقيف والوعي بحقوق الملكية الفكرية من أولويات سياسة الملكية الفكرية.

الأهداف العامة لسياسات الجامعات والمؤسسات البحثية للملكية الفكرية

توفير القاعدة القانونية؛ تشجيع البحث العلمي والنمو والتطور التكنولوجي؛ دفع الباحثين لاستغلال الاختراعات من أجل تحقيق الفوائد للمجتمع؛ تشجيع ريادة الأعمال الأكاديمية، العمل في ضوء الامتثال للقوانين واللوائح الوطنية، وتحقيق الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية والابتكار، تطوير بيئة تحفز وتدعم الابتكار والتطور.[٢]

أبرز التجارب المحلية والإقليمية والدولية في وضع سياسات للملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية

من الممارسات الجيدة في الملكية الفكرية والتي ينبغي أخذها في الاعتبار عند إعداد سياسة لحقوق الملكية الفكرية، تصميم دائرة إدارة الملكية الفكرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءً على النموذج المكون من أربعة خطوات وهي الإبداع والتسجيل والاستخدام والحماية (Le & Luong, ٢٠٢٢).

ومن تجارب الجامعات الناشئة لسياسة الملكية الفكرية، نجد أن إنشاء العقل أو الملكية الفكرية مفهومًا ناشئًا بين الجامعات والكليات الحكومية ومؤسسات التعليم العالي الخاصة بالفلبين وهو حجر الزاوية في النظام البيئي للابتكار بين المؤسسات الأكاديمية بصرف النظر عن الأنشطة البحثية. وفحصت دراسة

[١] The incentive theory of IPR
[٢] https://www.wipo.int/technology-transfer/ar/ip-policies.html

(Montañez, ٢٠٢١) مستوى الوعي بالملكية الفكرية لمنتسبي (المدرسين وغير المدرسين) كلية بيكول ستيت للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا وتأثيرها على تطوير سياسة الملكية الفكرية. استخدمت الدراسة أسلوب بحث مختلط يتضمن التحليل الكمي والوصفي. على التوالي. كشفت الدراسة عن زيادة ملحوظة في نماذج المنفعة وتطبيقات الرسوم والنماذج الصناعية، إلا أن هناك وعي بسيط بالملكية الفكرية لدى منتسبي الجامعة تم عزوه إلى قلة ورش العمل والندوات التوعوية بالملكية الفكرية. وأشارت الدراسة أيضا إلى أهمية الأخذ في الاعتبار احتياجات كلية بيكول ستيت عند النظر في سياسات الملكية الفكرية، مثل الحوافز والنزاعات. ونتج عن وحدة إدارة الملكية الفكرية بالكلية تحفيز الموافقة على سياسة الكلية للملكية الفكرية ونظام الابتكار داخل المؤسسة (Montañez, ٢٠٢١).

جامعة القاهرة (جامعة القاهرة، ٢٠٢٢)

أعد قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة سياسة الملكية الفكرية بجامعة القاهرة

وهي وثيقة تتضمن حماية حقوق الملكية الفكرية بالجامعة، وأيضا تضع الأساس بشأن الامتلاك والحماية والاستثمار التجاري للملكية الفكرية لجميع أصحاب المصلحة من طلبة وباحثين وجميع منتسبي الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والعاملين وأيضا لجميع الشركاء ومع الجهات الصناعية والتجارية وتتناول أيضا الأساسيات الموجهة بشأن توزيع الأرباح الاقتصادية الناتجة عن الاستغلال التجاري للملكية الفكرية.

ولإدارة هذه السياسة تم إنشاء مكتب حماية حقوق الملكية الفكرية ليختص بالجانب التنفيذي والمتابعة والرصد لتحقق هذه السياسة وأهدافها، وفي حال تم مخالفة أحكام هذه السياسة يتم اتخاذ الإجراءات في ضوء أحكام قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م وتعديلاته ولائحته التنفيذية ووفق التقاليد والأعراف الجامعية ومواثيق السلوك الجامعي .

وعند إعداد سياسة جامعة القاهرة للملكية الفكرية تم مراعاة واحترام القوانين السارية في شأن حقوق الملكية الفكرية في مصر، ومن أهمها القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، والقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، كما كان الحرص على احترام الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من منظومة التشريعات المصرية، وتم إعداد سياسة جامعة القاهرة للملكية الفكرية وفقا للتوجيهات وإرشادات الويبو.

المملكة العربية السعودية

قامت الهيئة السعودية للملكية الفكرية بوضع الدليل الاسترشادي لسياسات الملكية الفكرية للجامعات والمراكز البحثية ٢٠٢١، "كان الغرض من هذا الدليل الاسترشادي هو توفير إطار ومبادئ استرشادية مرنة لبناء سياسات الجامعات والمؤسسات البحثية السعودية" تحدد العلاقة ما بين أطرافها وتمكن من إدارة الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها وتوضح الالتزامات والحقوق والواجبات المترتبة على أصول الملكية الفكرية وتوزيع العوائد الناتجة منها وغيرها " بحيث تكون ملائمة للجامعات السعودية الحكومية والأهلية التي ترغب في وضعً سياسات لتعزيز وإدارة واستغلال نتاجها الفكري عن طريق تطبيق هذه السياسة والعمل بأحكامها. وذلك سعيا لتوليد وتكييف وتوظيف الملكية الفكرية الناجمة عن البحث والتطوير. كما يسعى هذا الدليل الاسترشادي الى وضع الاجراءات والقيود اللازمة لتجنب التعديات العفوية على الملكية الفكرية الخاصة بالأخرين وتوظيف الملكية الفكرية بما يخدم أغراض الجامعة" (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، ٢٠٢١، ص ٥).

في الدليل الاسترشادي لوثيقة سياسات الملكية الفكرية، تم تحديد أهداف ونطاق سياسة الملكية الفكرية يشمل، دعم وتمكين الابتكار والإبداع والاقتصاد المبني على الملكية الفكرية، والتوعية بالتشريعات والأنظمة الوطنية المتعلقة بحماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وحماية حقوق الملكية الفكرية للجهة وموظفيها وعملائها، وتجنب التعديات غير المتعمدة على حقوق الملكية الفكرية للآخرين.

وشمل الدليل المقدمة؛ والغرض من هذه الوثيقة؛ والتعريفات؛ ومبادئ ونطاق وأهداف هذه السياسة؛ والسياسات العامة للملكية الفكرية؛ وإدارة الملكية الفكرية؛ وسياسات التعامل مع براءات الاختراع؛ وسياسات الملكية لبراءات الاختراع؛ التزامات وحقوق المخترعين؛ وسياسات التعامل مع / وإدارة المصنفات الأدبية لحق المؤلف؛ سياسة النشر للمصنفات الأدبية؛ سياسات التعامل مع الأسرار التجارية؛ وسياسة البيانات وقواعد البيانات؛ ممتلكات البحث المادية؛ سياسة استغلال الملكية الفكرية وتوزيع الإيرادات؛ شراء الملكية الفكرية أو ترخيصها من مصدر خارجي؛ وبرنامج الحوافز؛ وتسوية النزاعات؛ وتضارب المصالح؛ واحترام الملكية الفكرية لطرف خارجي؛ والأحكام الختامية؛ وفي النهاية مجموعة من الملاحق متمثلة في؛ ملحق (أ) مكتب إدارة الملكية الفكرية؛ ملحق (ب) قواعد إنشاء المجلس الاستشاري؛

ملحق (ج) نماذج الإفصاح؛ وملحق (د) وثيقة الشروط والنوايا للملكية الفكرية Agreements of Heads -ملحق (ه) نموذج اتفاقية ترخيص ملكية فكرية.

ومن هذا المنطلق، نجد أن المملكة قد وصلت إلى المركز ٢٩ عالمياً للالتحاق بالتعليم الجامعي و٢٦ في البحث التطوير وفق مؤشر الابتكار العالمي (GII) لعام ٢٠٢١ الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمرتبة ٢٨ في مؤشر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما تصدرت المملكة قائمة الترتيب العربي في مؤشر نيتشر Nature لجودة البحث العلمي ٢٠٢٢، حيث حلّت في المركز ٣٠ عالمياً من خلال إدراج ٢٦ جامعة سعودية في المؤشر مقارنة بـ ١٦ جامعة عام ٢٠١٨ (عكاظ الرياض، ٢٠٢٢).

وبناءً على هذا الطرح، نجد أن التجربة السعودية ممثلة في الهيئة السعودية للملكية الفكرية وقيامها بوضع الدليل الاسترشادي لسياسات الملكية الفكرية للجامعات والمراكز البحثية هي تجربة يحتذى بها، فقد وضعت الإطار العام والاسترشادات التي يمكن أن تسير في ضوءها الجامعات والمراكز البحثية اثناء وضع السياسات المؤسسية، وبما يتناسب مع رسالة المؤسسة، ويعكس منهجها في إدارة الملكية الفكرية ونقل المعرفة، وفي ضوء تقييم الاحتياجات المؤسسية، وبما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

سياسة الملكية الفكرية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (عمادة الابتكار وريادة الأعمال، ٢٠٢٢)

وضعت جامعة الإمام التعريفات للمصطلحات والعبارات الواردة داخل السياسة؛ ثم قدمت السياسة العامة للملكية الفكرية، "": بشكل عام تسعى الجامعة إلى الاستفادة من مخرجات البحث العلمي لديها وإلى توجيهه بالطريقة التي تعزز من قيمة أصوله الفكرية ذات القيمة الاقتصادية العالية". ويليها إدارة الملكية الفكري ممثلة في مكتب الملكية الفكرية في وكالة الابتكار ونقل التقنية، بعمادة الابتكار وريادة الأعمال بالجامعة؛ وسياسات التعامل مع براءات الاختراع، وسياسات الملكية الفكرية لبراءات الاختراع؛ والتزامات وحقوق المخترعين؛ وسياسات التعامل مع إدارة المصنفات الأدبية لحق المؤلف؛ وسياسة النشر للمصنفات الأدبية؛ وسياسات التعامل مع الاسرار التجارية؛ وسياسة البيانات وقواعد البيانات؛ وسياسة استغلال الملكية الفكرية وتوزيع العوائد المالية؛ وشراء الملكية الفكرية أو ترخيصها من مصدر خارجي؛

وبرنامج الحوافز؛ وتضارب المصالح؛ واحترام الملكية الفكرية لطرف خارجي؛ والاحكام الختامية[١].

يتضح من العرض أن سياسة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للملكية الفكرية جاءت متوافقة مع الدليل الاسترشادي لسياسات الملكية الفكرية للجامعات والمراكز البحثية السعودية التابع للهيئة السعودية للملكية الفكرية؛ وأيضا مع التوجيهات الاسترشادية الموضوعة من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية لسياسات الملكية الفكرية في الجامعات والمؤسسات البحثية، لكن أخذت في اعتبارها احتياجات المؤسسة لذا تفردت بسياستها للملكية الفكرية.

سياسات الملكية الفكرية في الجامعات الأوروبية

تناولت دراسة (Eldaba'a, ٢٠٢١) سياسات الملكية الفكرية في الجامعات الأوروبية، وهدفت إلى مناقشة المبادئ التوجيهية لسياسات حقوق الملكية الفكرية من وجهات نظر مختلفة، منها مبادئ الويبو التوجيهية لسياسات الجامعات في مجال حقوق الملكية الفكرية، وتوصيات مفوضية الاتحاد الأوروبي، وتوصيات مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة (UKIPO). ويوفر مكتب الملكية الفكرية في المملكة المتحدة قائمة مراجعة لمراجعة سياسة الملكية الفكرية، ومن النقاط الرئيسة التي يجب توافرها في سياسة المؤسسة للملكية الفكرية، إرشادات للموظفين والطلاب؛ ملكية الموظفين الملكية الفكرية؛ تحديث عقد العمل؛ ملكية الملكية الفكرية للطالب؛ الاعتبارات الأخلاقية تضارب المصالح؛ الفوائد وتقاسم الإيرادات؛ التوعية والتواصل؛ مراقبة السياسات. وقارن الباحث بين النماذج السابقة وتوصل إلى إن نموذج الويبو يُعد النموذج الأكثر اكتمالاً.

أهم المحاور التي يجب أن تكون متضمنة في سياسة الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية

نموذج سياسة الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية هو أداة من أدوات المنظمة العالمية للملكية الفكرية تسهم في ربط البحث العلمي بالاقتصاد والتنمية وبما يفيد المجتمع **(الويبو، ٢٠٢٢ب)**.

وقامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو **(الويبو، ٢٠٢٢ب)**، بوضع إطار لنموذج به مجموعة من القضايا الرئيسة التي يجب أن تتضمنها وثيقة سياسة الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية، ويمكن استخدام هذه النموذج كما هو دون تعديل؛ أو الحذف والتعديل وإضافة المعلومات المرتبطة

[١] https://imamu.edu.sa/Documents/Policy-V٣.pdf

بالسياسة وتحقق احتياجات المؤسسة؛ كما يوفر النموذج القواعد التوجيهية لإعداد سياسة للملكية الفكرية وأيضا اختيارات متنوعة وأمثلة واقعية لبلاد مختلفة وتحليل لإيجابيات وسلبيات المناهج المختلفة، لتيسر على واضعي السياسات الاختيار فيما بينها وبما يلبي الالتزامات والمتطلبات والممارسات المحددة للمؤسسة، ويمكن عرضها على النحو التالي:

التمهيد أو المقدمة: وفيه السياق ورسالة المؤسسة، ويوضح الغرض من سياسة الملكية الفكرية، والمبادئ العامة التي تعمل المؤسسة وفقا لها، كالتسويق المسؤول، والحوافز، والتنمية المحلية؛ المفاهيم(التعريفات): وبالاتفاق مع القوانين المتبعة، يتم تعريف كل الكلمات والمصطلحات المستخدمة في متن سياسة الملكية الفكرية المؤسسية على سبيل المثال وليس الحصر (المؤسسة، المنشئ، المؤلف، الملكية الفكرية، حقوق الملكية الفكرية، التسويق، تعارض الالتزام وتضارب المصالح، الطالب، عضو هيئة التدريس، السياسة، اختراع، نموذج الافصاح)؛ ونطاق السياسة؛ والحوكمة والتشغيل؛ وملكية الملكية الفكرية وحقوق الاستخدام؛ والنشر وعدم الإفشاء وأسرار التجارة؛ وعقود البحث؛ ومكتب إدارة الملكية الفكرية[١].و تسويق الملكية الفكرية؛ والحوافز وتوزيع الإيرادات؛ وصيانة محفظة الملكية الفكرية؛ والمعارف التقليدية والموارد الوراثية؛ وتضارب المصالح وتضارب الالتزام؛ والنزاع؛ وأخيرا التعديل أو التنقيح والتحسين للسياسة.

النقاط السابقة جميعها لها مبادئ توجيهية شارحة داخل النموذج تفصيلا، لرسم خارطة الطريق بيسر لواضعي السياسات.

ومن الصعب استخدام نموذج سياسة واحد في جميع الجامعات والمؤسسات البحثية سواء في نفس البلد أو في البلدان المختلفة؛ وذلك نظرا لاختلاف الالتزامات والمتطلبات والممارسات المحددة للمؤسسة، وقدرتها الاستيعابية، إلا أنه يمكن الوقوف على تجارب وممارسات المؤسسات الأخرى للتعرف على الممارسات الناجحة والفعالة والاستفادة منها. لذا هناك ست خطوات يمكن اتباعها لضمان أن تكون سياسة الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية فعالة وناجحة ومتوائمة مع احتياجات المؤسسة.

[١] The IP Management Office (IPMO)

كيفية الاستفادة من مخرجات الملكية الفكرية بمختلف أنواعها للجامعات

شكل (١) يوضح النظم الإيكولوجية للابتكار - تحدد اتجاه الابتكار نقلا عن (الويبو، ٢٠٢٢،أ، ص. ١٤).

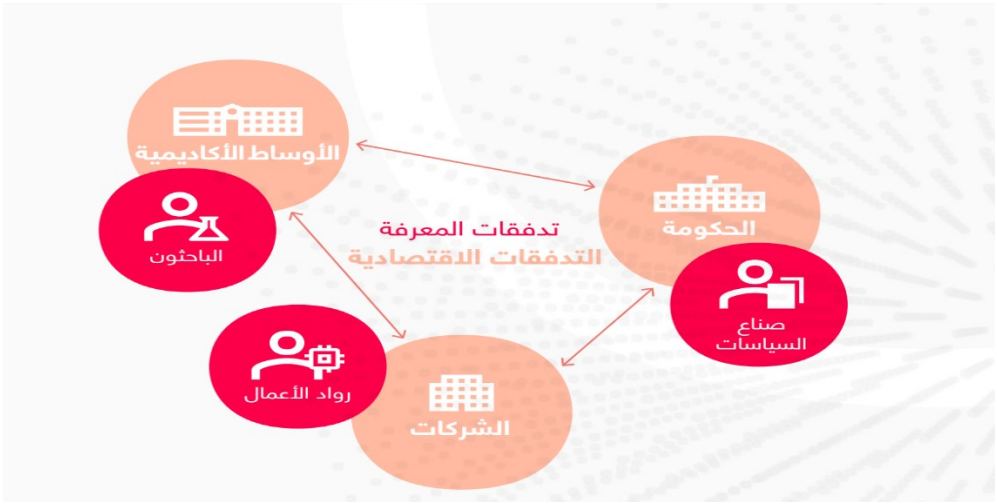

"اتجاه الابتكار" هو موضوع التقرير العالمي للملكية الفكرية ٢٠٢٢ ويُعرف بأنه مزيج أو مجموع جميع القرارات التي يتخذها الأفراد والشركات والجامعات والحكومات بشأن الفرص التكنولوجية التي يتعين اغتنامها في أي وقت (شأن خطوط الابتكار التي يتعين متابعتها). ومن السهل نسبيا توقع وتنسيق اتجاه الابتكار وآثاره على المدى القصير. ومن الأمثلة لقاحات كوفيد-١٩ فقد نجحت الحكومات والشركات في إعادة توجيه الاستثمار المرتبط بالابتكار نحو اكتشاف اللقاحات والموافقة عليها وإنتاجها بكميات كبيرة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩، وقللت اللقاحات بشكل هائل عدد الوفيات الناتجة عن المرض وساعدت الاقتصاد العالمي على التعافي من الركود الذي أحدثته الجائحة في عام ٢٠٢٠، وحققت الشركات الخاصة التي شاركت في إنتاج اللقاحات إيرادات كبيرة" (الويبو، ٢٠٢٢، أ، ص. ١٥).

نقل المعارف من قبل الجامعات والمؤسسات البحثية

يُعد مصطلح نقل المعارف هو مصطلح أشمل وأعم ويضم كافة العلوم بما فيها العلوم الاجتماعية ويمكن أن يتم بشكل رسمي وغير رسمي، وهو نقل الأصول من الجامعات ومؤسسات البحث إلى دوائر الصناعة أو المؤسسات الحكومية بما يؤدي إلى استحداث قيمة اقتصادية وتطور صناعي؛ والشكل الرسمي لنقل المعارف يتمثل في اتفاقا قانونيا تضع الأطراف بوضوح بموجبه شروط نقل أصول ملكية فكرية معيّنة: العقود التعاونية، والتراخيص واتفاقيات نقل المواد، واتفاقيات الاستشارات، واتفاقيات البحوث الممولة، والتنازل، منح حق الامتياز وإقامة الشركات. ويتمثل النقل غير الرسمي للمعارف في الجانب الأكاديمي، تنقل الباحثين والطلاب في نشر المعارف على المستوى العالمي؛ كذلك المؤتمرات والمقررات التدريسية والدورات التدريبية التواصل الشخصي بين الأساتذة وبعضهم البعض على مستوى أكاديمي ودوائر الصناعة

وتختلف نقل المعارف عن نقل التكنولوجيا التي تُعرف ب "نقل الحلول الابتكارية التي استُنبطت لمشكلات وصارت محمية بمجموعة مختلفة من حقوق الملكية الفكرية".

أكدت دراسة (صلاح، ٢٠٢٢) على أهمية الابتكار كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشر الابتكار (GII) والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة البُعد التنموي والبُعد الاجتماعي، أمّا البُعد البيئي فهو يحتاج إلى مزيد من تفعيل الابتكار في اتجاه تحسين البيئة الاقتصادية وتقليل الانبعاثات الكربونية.

التجربة الماليزية واستغلال الملكية الفكرية في تحقيق التنمية المستدامة (WIPO, N.D)

في عام ٢٠٠٧، استوفى إنتاج الأرز في ماليزيا أكثر من ٧٠٪ من الطلب المحلي. ومع ذلك، بسبب التوسع الحضري المتزايد، كانت الأراضي المتاحة للزراعة في انخفاض مطرد. في عام ١٩٩٩ تم تكليف الباحثين في كلية الزراعة بجامعة بوترا الماليزية بتطوير تقنية جديدة. طور باحثون ماليزيون تقنية تسمح بذر بذور الأرز المغمورة في المياه العميقة. في عام ٢٠٠١ أتى عملهم ثماره مع تطوير Zap PadiAngim (ZAPPA). هو محسن إنبات البذور المصمم خصيصًا، يتكون ZAPPA من بيروكسيد الهيدروجين وحمض الكبريتيك والفورمالديهايد. ZAPPA هو شكل جديد من أشكال معالجة بذور الأرز الذي يزيد من نمو جذور الشتلات ونموها بحوالي ١٢٠٪ و ٩٠٪ على التوالي. عند معالجتها باستخدام ZAPPA، يمكن إنبات ما يصل

إلى ٥٠٠ شتلة لكل متر مربع (م ٢) مقارنة بـ ٣٥٠ شتلة / م ٢ باستخدام الطرق التقليدية. تم تطوير ZAPPA من قبل باحثين من المعهد الماليزي لتنمية البحوث الزراعية (MARDI) وسلطة منظمة المزارعين (FOA) التي أجريت لستة محاصيل أظهرت زيادة في محصول الأرز بنسبة ٨,٣ طن / ساعة.

منحت وزارة الزراعة الماليزية شركة Diversatech عقدًا مدته ثلاث سنوات بقيمة ٢,٥ مليون دولار أمريكي قامت بموجبه بدعم ZAPPA للمزارعين حتى يتمكنوا من تجربة الفوائدبموجب قواعد الجامعة، تمتلك الجامعة جميع حقوق الملكية الفكرية التي تم تطويرها من قبل موظفي الجامعة والباحثين.

تم تسليط الضوء على أهمية حقوق الملكية الفكرية (IP) في Diversatech عندما سرق طالب صيغة ZAPPA وبدأ في بيع المنتجات القائمة عليها تحت اسم مختلف. على هذا النحو، يُطلب من جميع طلاب الدراسات العليا التوقيع على اتفاقيات عدم الإفشاء ويطلب من أعضاء هيئة التدريس أداء القسم للحفاظ على السرية. حصل ZAPPA على العديد من الجوائز، مثل الميدالية الذهبية في معرض الاختراعات والأبحاث لعام ٢٠٠٢ في ماليزيا. تم إطلاق ZAPPA بنجاح في السوق قبل تسجيل براءة الاختراع. بموجب شروط الاتفاقية، تحصل جامعة بوترا الماليزية على إتاوة من إجمالي المبيعات وحصة ٢٪ في Diversatech. أصبح ZAPPA منتجًا مشهورًا ليس فقط في ماليزيا، ولكن أيضًا في بلدان أخرى في المنطقة. اعتبارًا من عام ٢٠١٢، تجاوز إجمالي مبيعات المنتج ٢,٦ مليون دولار أمريكي. تخطط شركة Peladang Tech للبناء على هذا النجاح والتوسع في الدول الأسيوية الأخرى.

من خلال عرض التجربة الماليزية تم الاستفادة من البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، لقد أوصل التطوير والتسويق الناجح لـ ZAPPA العديد من الفرص والفوائد لماليزيا، والمزارعين والمستهلكين. فقد ضمنت حقوق الملكية الفكرية للجامعة استمرار نجاح التكنولوجيا، وزاد الإنتاج المحلي للأرز، وزاد المزارعون من سبل عيشهم، ويمكن للمستهلكين الاستمتاع ببيئة أكثر أمانًا للعيش فيها.

التوصيات والمقترحات:

١- العمل على إنشاء الهيئة الوطنية للملكية الفكرية لإدارة الملكية الفكرية على مستوى البلاد وتحقق الاستثمار المطلوب فيها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ويحقق التنمية المستدامة.

٢- إعداد دليل استرشادي لسياسات الملكية الفكرية للجامعات والمراكز البحثية على المستوى الوطني.
٣- في ضوء الدليل الاسترشادي للملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية والاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية تقوم المؤسسات بإنشاء أو بمراجعة وتحسين السياسات القائمة بالفعل للمليكة الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية بمصر وبما يُسهم في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ والتنمية المستدامة.
٤- إعداد وصياغة سياسات الملكية الفكرية للجامعات والمؤسسات البحثية بشكل مكتوب وواضح ومعلن، وتجنب التناقض في إجراءات تنفيذها، وتكون السياسة قابلة للتطبيق والإنفاذ ويجب أن تراعي هذه السياسات حقوق جميع أصحاب المصلحة والشركاء.
٥- الاستفادة من تجارب وخبرات المؤسسات والجامعات النظيرة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية سواء محليا أو إقليميا أو دولياً.
٦- إعداد برامج توعوية لمحو الأمية القانونية ومحو الأمية في مجال الملكية الفكرية للأكاديميين فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالتعليم والبحث.
٧- تعليم الملكية الفكرية للدارسين أو الطلاب في التخصصات المختلفة لدورها المهم في تنمية المهارات والاحتراف؛ والتطوير المالي؛ واستثمار الملكية الفكرية، والتنمية الاجتماعية، والمعرفة العامة بالملكية الفكرية؛ والنمو الاقتصادي؛ والثقة في الملكية الفكرية.
٨- تطبيق إدارة الاستدامة الجامعية في سياق التغييرات المبتكرة التي يتخللها تعليم ما بعد الحداثة الأن.
٩- خلق بيئة ملائمة تشجع تنمية ريادة الأعمال الجامعية بما يحقق أفضل استفادة من هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.
١٠-الحوكمة والتشغيل لسياسات الملكية الفكرية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.
١١-إنشاء وحدات بالجامعات منوطة بإيجاد حلول للمشكلات المجتمعية قائمة على الابتكار وبما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
١٢-الاخذ في الاعتبار عند وضع سياسات الملكية الفكرية للجامعات والمراكز البحثية وقت وسرعة الإجراءات للجهات المختلفة الفاعلة في الابتكار حيث يجب إدارته بشكل أفضل من خلال السياسات وإجراءات الطوارئ التي يجب أن يكون مخطط لها.
١٣-أن يتم إدراج دورات بمستويات مختلفة للملكية الفكرية ضمن الدورات اللازمة للترقي لأعضاء هيئة التدريس، وأن تكون أيضا ضمن شروط ترقي العاملين بالجامعة.

١٤-يمكن أن يشمل مقرر حقوق الإنسان مناصفة مع حقوق الملكية الفكرية وبالتالي يصبح المقرر حقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية.

References:

Acharya, S., Lin, V., & Dhingra, N. (٢٠١٨). The role of health in achieving the sustainable development goals. *Bull World Health Organ*, ٩٦(٩), ٥٩١-٥٩١a. https://doi.org/١٠,٢٤٧١/blt.١٨,٢٢١٤٣٢

Agheniței, M. (٢٠٢٢). Research in the Context of Knowledge. *Public Administration and Regional Studies*, ٢٧(١), ٢٥-٣٢ .

Bannerman, S. (٢٠٢٠). The World Intellectual Property Organization and the sustainable development agenda. *Futures*, ١٢٢, ١٠٢٥٨٦ .

Breznitz, S. M., Kazerouni, S., & Zhang, Q. (٢٠٢٢). Universities' ownership of intellectual property: focus on Canada. In *Handbook of Technology Transfer* (pp. ٢٣٦-٢٤٨). Edward Elgar Publishing .

Dan, M.-C. (٢٠١٢). The Third Mission of University in the Development Strategy of Vienna City. ١٦ .

Dereń, A. M., & Skonieczny, J .(٢٠٢٢) .Green Intellectual Property as a Strategic Resource in the Sustainable Development of an Organization. *Sustainability*, ١٤(٨), ٤٧٥٨ .

Duval-Couetil, N. (٢٠١٤). Managing Student Intellectual Property Issues at Institutions of Higher Education: An AUTM Primer. In (Vol. ٢, pp. ٢٦) .

Eldaba'a, M. A. E. R. (٢٠٢١). Intellectual Property policies in European universities. *Journal of Intellectual Property and Innovation Management*, ٤(٤), ١١٣-١٣٥. https://doi.org/١٠,٢١٦٠٨/jipim.٢٠٢١,٢٣١٠٧٦

Halilem, N., Amara, N., Olmos-Peñuela, J., & Mohiuddin, M. (٢٠١٧). "To Own, or not to Own?" A multilevel analysis of intellectual property right policies' on academic entrepreneurship. *Research Policy*, ٤٦(٨), ١٤٧٩-١٤٨٩. https://doi.org/https://doi.org/١٠,١٠١٦/j.respol٢٠١٧,٠٧,٠٠٢.

Hentschke, G. C. (٢٠١٧). University Faculty and the Value of Their Intellectual Property: Comparing IP in Teaching and Research [https://doi.org/١٠,١٠٠٢/he.٢٠٢٢٧]. *New Directions for Higher Education*, ٢٠١٧(١٧٧), ٧٧-٩١. https://doi.org/https//:doi.org/١٠,١٠٠٢/he.٢٠٢٢٧

Kazungu, I. (٢٠٢٢). Rajeev Roy, Entrepreneurship. New Delhi: Oxford University Press, ٢٠١٠, ٥٩٢ pp. ₹ ٢٩٩,٠٠ (Hardback). ISBN: ٩٧٨٠١٩٥٦٩٥٢٤٣. *Journal of Entrepreneurship and Innovation in Emerging Economies*, ٢٣٩٣٩٥٧٥٢٢١١٣٩٠٦٩. https://doi.org/١٠,١١٧٧/٢٣٩٣٩٥٧٥٢٢١١٣٩٠٦٩

Le, H. T.-T., & Luong, T. T.-D. (٢٠٢٢). Intellectual Property Management: Case Studies of Vietnamese SMEs. *International Journal of Business Strategy and Social Sciences*, ٥(٢), ٧٠-٨٧ .

Mekuria, Y. N., Belayneh, A .S., & Mengstie, S. M. (٢٠٢٢). An Exploration of Barriers of Research-Knowledge Sharing: The Lived-Experiences of Academics in Higher Education Institutions in Amhara Regional State, Ethiopia. *Bahir Dar Journal of Education*, ٢٢(٢), ٥٦-٧٣ .

Mohammed, A. J & ,.Ghebreyesus, T. A. (٢٠١٨). Healthy living, well-being and the sustainable development goals. *Bull World Health Organ*, ٩٦(٩), ٥٩٠-٥٩٠a. https://doi.org/١٠,٢٤٧١/blt.١٨,٢٢٢٠٤٢

Montañez, J. J. F. (٢٠٢١, ١٧-٢٠ May ٢٠٢١). Intellectual Property Policy Development: The Case of a State College in the Philippines. ٢٠٢١ IEEE Technology & Engineering Management Conference - Europe (TEMSCON-EUR) .

Mostafa, D. R. (٢٠٢١). The Appropriateness of Patents Legislations for Attaining Sustainable Development in Egypt. *Journal of Intellectual*

Property and Innovation Management, ٤(٤), ٤٧-٦٢. https://doi.org/١٠,٢١٦٠٨/jipim.٢٠٢١,٢٣١٠٣٤

NaÇAr, A. (٢٠٢٢). REPUBLIC OF TURKEY ANKARA UNIVERSITY GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES DEPARTMENT OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS, TECHNOLOGY POLICIES AND INNOVATION MANAGEMENT. https://dspace.ankara.edu.tr/xmlui/bitstream/handle/٢٠,٥٠٠,١٢٥٧٥/٨٥٦٢٢/٧٣٣١٦٣.pdf?sequence=١

Neves, P. C., Afonso, O., Silva, D., & Sochirca, E. (٢٠٢١). The link between intellectual property rights, innovation, and growth: A meta-analysis. *Economic Modelling*, ٩٧, ١٩٦-٢٠٩. https://doi.org/https://doi.org/١٠,١٠١٦/j.econmod.٢٠٢١,٠١,٠١٩

Rahimifard, S., & Trollman, H. (٢٠١٨). UN Sustainable Development Goals: an engineering perspective. *International Journal of Sustainable Engineering*, ١١(١), ١-٣. https://doi.org/١٠,١٠٨٠/١٩٣٩٧٠٣٨,٢٠١٨,١٤٣٤٩٨٥

Ravi, R., & Janodia, M. D. (٢٠٢٢). Assessment of awareness on IPR activities among Indian academics – a cross-sectional study. *Journal of Science and Technology Policy Management*, *ahead-of-print*(ahead-of-print). https://doi.org/١٠,١١٠٨/JSTPM-٠١-٢٠٢٢-٠٠٠٣

Roberto, V.-G. L. (٢٠٢٢). Case of the Development of a Biomedical Device Innovation Project of a Mexican Public University to Face COVID-١٩. *Archives of Business Research*, ١٠ .(١١)

Rossi, F. (٢٠٢٢). The contribution of universities to business innovation. In *Elgar Encyclopedia on the Economics of Knowledge and Innovation* (pp. ٦٢-٧٠). Edward Elgar Publishing .

Sá, C. M., & Engagement, I. S. (٢٠١٥). PERSPECTIVE OF INDUSTRY'S ENGAGEMENT WITH AFRICAN UNIVERSITIES .

Siegel, D. S., & Wright, M. (٢٠٠٧). Intellectual property: the assessment. *Oxford Review of Economic Policy*, ٢٣(٤), ٥٢٩-٥٤٠. https://doi.org/١٠,١٠٩٣/oxrep/grm٠٣٣

Siringi, E. (٢٠٢٢). Commercialization Models of University Research Output and Patenting Policy Practices in Kenya. *Available at SSRN* ٤٢٦٩٩٣٩.

Suslenco, A. (٢٠٢٢ .(Sustainability Management of Universities via Capitalization of Human Potential in the Context of Innovative Change. Summary of the Habilitation Thesis in Economic Sciences. In.Ţîţu, M., Oprean, C., Stan, S., & Ţîţu, Ş. (٢٠١٧, ٢٠١٧). The place and role of intellectual property policies in an advanced scientific research and education university .

Tsai, F.-S. (٢٠٢٢). Guest editorial: Sustainable creativity, innovation and entrepreneurship: concerning failures and resilience in hard times, difficult conditions and special communities. *Journal of Organizational Change Management*, ٣٥(٧), ٩٦٥-٩٦٨. https://doi.org/١٠,١١٠٨/JOCM-١١-٢٠٢٢-٥٠٩

UN. (٢٠١٤). Transfer of Technology and Knowledege Sharing for development Science, technology and innovation issues for developing countries. United nations Conference on trade and development,

Vimalnath, P., Tietze, F., Jain, A., Gurtoo, A., Eppinger, E., & Elsen, M. (٢٠٢٢). Intellectual property strategies for green innovations - An analysis of the European Inventor Awards. *Journal of Cleaner Production*, ٣٧٧, ١٣٤٣٢٥. https://doi.org/https://doi.org/١٠,١٠١٦/j.jclepro.٢٠٢٢,١٣٤٣٢٥

WIPO. (N.D). *University R&D to Feed a Nation*. https://www.wipo.int/ipadvantage/en/details.jsp?id=٢٩١٧

Zhang, M., Su, Y., & Zhu, P. (٢٠٢٢). Will Green Innovation Bring about the Financial Spillover Effect? Evidence from China's High-Carbon Listed Companies. *Sustainability*, ١٥(١), ١-٢١ .

Zimmerman, M. S., Hawamdeh, S., & Knox, E. (٢٠٢٢, ٢٠٢٢). Who owns us in perpetuity?: A question of intellectual property, copyright, and information policy .

الويبو. (٢٠٢٢أ). التقرير العالمي للملكية الفكرية ٢٠٢٢ -اتجاه الابتكار. In: المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الويبو. (٢٠٢٢ب). سياسات الملكية الفكرية للجامعات ومؤسسات البحوث. WIPO. Retrieved ٣/١/٢٠٢٣ from https://www.wipo.int/technology-transfer/ar/ip-policies.html

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. (٢٠٢١). الدليل الاسترشادي لسياسات الملكية الفكرية للجامعات والمراكز البحثية In: الهيئة السعودية للملكية الفكرية

امين المفتى، محمد. (٢٠٢٠). أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠٣٠) وعلاقتها بجودة التعليم "وجهة نظر". دراسات فى التعليم الجامعى, ٤٩(٤٩), ١٦٧-١٧٥.
https://doi.org/١٠,٢١٦٠٨/deu.٢٠٢٠,١٥٧٣٥٧

جامعة القاهرة. (٢٠٢٢). سياسة الملكية الفكرية بجامعة القاهرة (الإصدار الأول)- In .CU Intellectual Propearty Policy: جامعة القاهرة.

حمزة، عادل.، وعبد الرحيم، مظفر.، وأحمد، عبد الله. (٢٠٢٠). واقع حماية الملكية الفكرية في المستودعات الرقمية للجامعات السعودية. عدد خاص بالمؤتمر الدولي المحكم حول: الملكية الفكرية على المؤلفات طرابلس بلبنان.

صلاح، أماني. (٢٠٢٢). الابتكار كآلية لتحقيق التنمية المُستدامة في مصر. المجلة العربية للإدارة, ٤٢(٢) , ٣٥٩-٣٧٨.
https://doi.org/١٠,٢١٦٠٨/aja.٢٠٢٢,٢٤٣٤٠٢

عمادة الابتكار وريادة الأعمال. (٢٠٢٢). وثيقة سياسة الملكية الفكرية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. In. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

عكاظ الرياض. (٢٠٢٢). جامعات السعودية تتقدم بالتصنيفات العالمية للقدرة الفكرية المعرفية https://www.okaz.com.sa/news/local/٢١١٣٥٨٣

Formulating and Implementing Intellectual Property Policies of Universities and Research Institutions and Their Role in Linking Scientific Research to the Economy and Society

Dr. Shimaa Ezzat Basha[١] **Dr. Sayed Ahmad Elwakeel**[٢]

Summary:

Universities and research institutions are manufacturers of the knowledge economy[٣]. Intellectual property adds a mechanism to universities and research institutions to disseminate the knowledge they produce and use such knowledge in the economic sector[٤]. Abiding by intellectual property rights has a primary role in encouraging innovation; enhancing technological advances; and stimulating economic growth and development[٥].

The third mission [٦] of universities is marketing, i.e., the economic use of research, intellectual property rights, patents, transfer of technology, and everything in the direction of society in general[٢].

Institutional intellectual property policy is represented by a charter or official transparent document that addresses the issues of intellectual property and use rights; intellectual property procedures; protection, evaluation, management, and marketing of intellectual property; distribution of profits; collaboration with others; ensuring others' respect to intellectual property rights. It is part of the organizational

[١] Assistant Professor of Psychology, Faculty of Arts, Helwan University
[٢] Professor of Psychology, Faculty of Arts, Fayoum University
[٣] Dan, Michaela-Cornelia (٢٠١٢), The Third Mission of Universities in the Development Strategy of Vienna City).
[٤] Universities and intellectual property, ٠٤/١٢/٢٠٢٢, ٥:٥٣am https://www.wipo.int/about-ip/ar/universities_research/
[٥] Neves et al., (٢٠٢١), The link between intellectual property rights, innovation, and growth: A meta-analysis.

[٦] The role of universities in modern economies. As their functions expanded beyond instruction and research (first and second missions.

framework of the institutions, therefore, should be consistent with other policies and activities closely related to the intellectual property policy and ensure balance of interests.

However, it is important to pause and inquire: Is it recommended to develop a standard model intellectual property policy for all universities and research institutions? Or is it better that each academic or research institution develops its own intellectual property policy?

Developing a standard national intellectual property policy for all academic and research institutions is an initial and insufficient move. Universities and research institutions should start developing their intellectual property policies that address, support and implement the institution's mission; reflect its methodology in the management of intellectual property and transfer of knowledge, so that such policy takes into consideration the unique character of the academic or research institution, its technological nature, and the local environment innovation system in light of the institutional needs evaluation.

Additionally, the intellectual property policy seeks to condition the environment where beneficial inventions or creative works produced by the affiliates of academic and research institutions, in ways that ensure the achievement of the highest benefit for the individual, institution, and the society as a whole. This occurs by transferring these research outcomes to third parties[١]. This includes transfer opportunities, licensing, research collaboration, consultations and services, initiating new partnerships based on the institution's intellectual property, or using the intellectual property of the institution in the emerging current partnerships or corporations. It also

[١] Such as governmental institutions, charity institutions, NGOs, higher education institutions, investors in the private sector and individuals all over the world.

seeks to set transparent procedures for managing intellectual property[١].

Enacting and implementing intellectual property policies in universities and research institutions helps them reach a transparent mechanism for addressing the main issues, e.g., property rights of copyrighted material produced by the university or research institution's affiliates such as instruction materials, software programs, scientific dissertations, projects, etc. This means the property of intellectual property and use rights, management and marketing of intellectual property and researchers' incentives, registration, and conflict of interest.

Responsible marketing of intellectual property refers to the marketing of intellectual property arising within academic or research settings in order to achieve their mission, namely the dissemination of knowledge; enhancement of local economies; improving the world; and promoting the quality of life.

In this regard, a study by Halilem et al., (٢٠١٧)[٢] noted that the behavior of academic inventors is not affected by the invention ownership system, however it is affected by the control rights and income sharing between the university and academic inventors. The findings of the study have some implications on the importance of ownership systems and the inefficiency of institutional policies that give rise to conflicting motives for academic entrepreneurs.

Therefore, this research paper aims at shedding light on and identifying the importance of formulating and implementing effective intellectual property policies in universities and research institutions; identifying their role in linking scientific research to the economy, society, and sustainable development; determining the general objectives of institutional intellectual property policies as well as the

[١] Guidelines for Customization of the WIPO Intellectual Property Policy Template for Universities and Research Institutions, ٢٠١٩.

[٢] "To Own, or not to Own?" A multilevel analysis of intellectual property right policies' on academic entrepreneurship, ٢٠١٧.

steps toward developing an effective institutional intellectual property policy in universities and research institutions.

Keywords: institutional intellectual property policy, universities, research institutions, the knowledge economy, sustainable development, academic entrepreneurship